Va'ad al-Umam fi Al-Qur'an va Al-Hadith
Islamic Sciences and culture Academy
EISSN: 3060-7175

Preparatory Governance and the Role of the Document for the Development of Mahdavi Culture and Waiting*

Amir Moslem Kashanizadeh[1] **Yasin Hosseinabadi**[2]
1. PhD Student in Cultural Policy-making, Baqir al-Olum University, Qom, Iran (**Corresponding Author**).
m.kashanizadeh@gmail.com
2. M.A. Student in Strategic Management of Culture, Baqir al-Olum University, Qom, Iran.
heidarekarrar@gmail.com

Abstract

This article examines the role of the "Document for the Development of Mahdavi Culture and Expectation" in achieving "Preparatory Governance". The Mahdiism Document was approved by the Supreme Council of the Cultural Revolution in 2023 (1402 SH) and communicated by the late President, Martyr Ayatollah Raisi. Despite its approval and notification, its relationship with the model of preparatory governance and its capacity to meet the civilizational governance requirements of the Islamic Revolution has not been systematically explained. Utilizing a descriptive-analytical method based on the themes mentioned in the "Statement of the Second Step of the Revolution"—as one of the primary documents outlining the New Islamic Civilization—this paper attempts to align the components

* **Cite this article**: Kashanizadeh, A. M., & Hosseinabadi, Y. (2025). Preparatory Governance and the Role of the Document for the Development of Mahdavi Culture and Waiting. *Va'ad al-Umam fi Al-Qur'an va Al-Hadith, 2*(2), pp. 284-311.
https://doi.org/10.22081/jpnq.2026.74114.1033

▣ **Article Type:** Research; **Publisher:** Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran
▣ **Received**: 2025/04/20●**Revised:** 2025/05/22●**Accepted:** 2025/06/22● **Published online**: 2025/07/10

© 2025
authors retain the copyright and full publishing rights

of preparatory governance with the Mahdiism Document and present the document's role in realizing such governance. The findings indicate that the Mahdiism Document, by emphasizing the institutionalization of Mahdavi culture within the realm of governance and its promotion across all aspects of individual and social life, aims for increased public participation, the improvement of lifestyles, empowerment of community members, the expansion of justice and equity, and the elevation of spirituality and ethics in society. These objectives can serve as the foundation for an effective model of Islamic governance.

Keywords
Preparatory Governance, Document for the Development of Mahdavi Culture and Waiting, Mahdiism, Islamic Governance, Statement of the Second Step of the Revolution.

وعد الأمم في القرآن والحديث
EISSN: ٣٠٦٠-٧١٧٥

الحوكمة الممهّدة و دور وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والإنتظار*

أمير مسلم كاشاني زاده[١] ياسين حسين آبادي[٢]

١. طالب الدكتوراه في فرع السياسات الثقافية، جامعة باقر العلوم عليه السلام، قم، إيران (**الكاتب المسؤول**).
m.kashanizadeh@gmail.com

٢. طالب الماجستير في فرع الادارة الاستراتيجية للثقافة، جامعة باقر العلوم عليه السلام، قم، إيران.
heidarekarrar@gmail.com

الملخّص

تتناول هذه المقالة دراسة دور «وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار» في تحقيق الحوكمة الممهِّدة. وقد تمّ إقرار وثيقة المهدويّة في عام ١٤٠٢ في المجلس الأعلى للثورة الثقافيّة، وأُبلِغت من قبل رئيس الجمهوريّة آنذاك الشهيد آية الله رئيسي. وعلى الرغم من إقرار الوثيقة وإبلاغها، إلاّ أنّ علاقتها بنموذج الحوكمة الممهِّدة، ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الحوكمة الحضارة للثورة الإسلاميّة، لم تُبيّن بشكل منهجيّ. لقد سعى هذا المقال ـ بالمنهج الوصفيّ ـ التحليليّ، وبناءً على العناوين المذكورة في «بيان الخطوة الثانية» بوصفه أحد الوثائق الرئيسيّة التي ترسم الحضارة الإسلاميّة الحديثة ـ إلى تطبيق مكوّنات الحوكمة الممهِّدة مع وثيقة المهدويّة، وتقديم دور الوثيقة في تحقيق الحوكمة الممهِّدة. وتُظهر النتائج أنّ وثيقة المهدويّة قد استهدفت ـ من خلال التأكيد على ترسيخ ثقافة المهدويّة في مجال الحوكمة ودفعها في جميع شؤون الحياة الفرديّة

* **الاستشهاد بهذا المقال**: كاشاني زاده، أمير مسلم، حسين آبادي، ياسين. (٢٠٢٥). الحوكمة الممهّدة و دور وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار. وعد الأمم في القرآن والحديث، ٢(٢)، صص ٢٨٤-٣١١.
https://doi.org/10.22081/jpnq.2026.74114.1033

▣ **نوع المقالة:** مقالة بحثية؛ **الناشر:** المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية© المؤلفون.

▣ **تاريخ الاستلام:** ٢٠٢٥/٠٤/٢٠ ● **تاريخ الإصلاح:** ٢٠٢٥/٠٥/٢٢ ● **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٠٦/٢٢ ● **تاريخ الإصدار:** ٢٠٢٥/٠٧/١٠

© 2025
authors retain the copyright and full publishing rights

والاجتماعيّة ـ زيادة مشاركة الشعب، وتحسين نمط الحياة، وتمكين أعضاء المجتمع، وتوسيع العدل والقسط، ورفع مستوى الروحانيّة والأخلاق في المجتمع، ما يمكن أن يشكّل أساساً لنموذج الحوكمة الإسلاميّة الفعّال.

الكلمات المفتاحية

الحوكمة الممهِّدة، وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار، المهدويّة، الحوكمة الإسلاميّة، بيان الخطوة الثانية.

١. المقدّمة ومشكلة البحث

تُعدّ «وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار»[١] الوثيقة الرسميّة والمبلّغة الوحيدة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة في مجال المهدويّة، والتي تمّ إعدادُها استناداً إلى الإجراء الخامس من الاستراتيجيّة الكبرى الثانية لخارطة هندسة البلد الثقافية. قامت بصياغة هذه الوثيقة لجنة عمل متخصصة برئاسة الحوزة العلميّة، وصادق عليها المجلس الأعلى للثورة الثقافيّة، وأُبلغت في شهر أرديبهشت من عام ١٤٠٢ش من قِبَل رئيس الجمهوريّة الشهيد سماحة آية الله رئيسي رحمه الله.

تُعدّ الحوكمة من المواضيع الهامّة والأساسيّة في هذه الوثيقة، حيث تتبوّأ مكانةً محوريّة في أربعة أقسام رئيسة من الوثيقة تشمل: الأهداف العمليّة، والقضايا، والإجراءات، والأنشطة التنفيذيّة[٢]. لقد اكتسبت الحوكمة في هذه الوثيقة معناها بوصفها قيادةً وإدارةً للحكومة الإسلاميّة تحت ولاية الولي الفقيه، وبمشاركة فاعلة أفراد الشعب والمؤسّسات الشعبيّة، وذلك بهدف التمهيد لتحقيق الولاية المهدوية العظمى (أرواحنا فداه) من خلال بناء الذات، وبناء المجتمع، وتشكيل النظام، وإرساء معالم الحضارة الإسلامية الحديثة. (شورای عالی انقلاب فرهنگی، ١٤٠٢ش، ص ١٢).

١. مراعاةً للاختصار، سيتمّ استخدام عبارة «وثيقة المهدويّة» بدلاً من عبارة «وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار» في هذا المقال.

٢. الهدف الأوّل في قسم الأهداف العمليّة: ترسيخ ثقافة المهدويّة والانتظار في الحوكمة والتمهيد لتشكيل الحكومة المهدويّة الكريمة؛

البند الأوّل من قسم القضايا: ضعف مسار ثقافة المهدويّة والانتظار في الحوكمة والعاملين (المسؤولين) الحكوميين.

البند الأوّل من قسم الإجراءات: تبيين ورسم نموذج الحوكمة المهدويّة وتحقيقها وتعزيز ثقافة المهدويّة والانتظار في المؤسسات ولدى العاملين (المسؤولين) الحكوميين.

البند الأوّل من قسم الأنشطة التنفيذيّة: اتخاذ التدابير اللازمة لتبيين وتنفيذ نموذج الحوكمة المهدويّة وتعزيز ثقافة المهدويّة والانتظار بين العاملين (المسؤولين) الحكوميين من قبل السلطات الثلاث.

يستخلص من التعريف المذكور أعلاه أنّ مفهوم التمهيد (التهيئة) قد اعتُبِر بوصفه المنهج الرئيس لموضوع الحوكمة والهدف النهائي لوثيقة المهدويّة. ومع ذلك، فإنّ العلاقة بين وثيقة المهدوية والحوكمة الإسلامية، ولا سيّما الحوكمة الممهِّدة، لم تُدرَس بعدُ دراسةً منهجيةً تحليليةً متكاملة. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تعريفٍ لمفهوم الحوكمة الممهِّدة وبيان أبعادها ومكوّناتها، مع توضيح دور وثيقة المهدوية في تحقيق الحوكمة الممهِّدة وبلوَرَتها.

٢. منهج البحث

إنّ منهج البحث في هذه الدراسة هو المنهج الوصفيّ - التحليليّ ذات النهج النوعيّ، والقائم على تحليل الوثائق. وفي هذا المنهج، تمّ تحليل العلاقة بين عناصر ثقافة المهدويّة والانتظار (المستقاة من الأهداف والسياسات والمسائل والإجراءات في وثيقة المهدويّة) ومؤشّرات الحوكمة الإسلاميّة، وذلك من خلال جمع البيانات من المصادر المكتبيّة والوثائق الرسميّة (وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار، وثيقة خارطة هندسة البلد الثقافية، وبيان الخطوة الثانية للثورة)، وذلك لتبيين دور وثيقة المهدويّة في نظام وضع السياسات الثقافيّة والحوكمة الممهِّدة.

٣. الأسس والإطار المفهومي

يحتاج البحث العلميّ للحصول على نتائج صحيحة وقابلة للدفاع، إلى صياغة بنيةٍ نظريّة ومفهوميّة قادرةٍ على تبيين أساسه الفكريّ وتقديم نموذجٍ واضحٍ لعلاقة المفاهيم الرئيسة. وعليه، سيتمّ فيما يلي تبيين المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث، وهي: الحوكمة، والحوكمة الممهِّدة، ووثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار.

٣-١. مفهوم الحوكمة

مفهوم الحوكمة مفهومٌ متعدّد الأوجه، معقّد، ونسبيّ، وقد ذُكرت له عشرات التعاريف حتّى الآن. وفي تعريفٍ بسيطٍ ومبدئيّ، تُعرّف الحوكمة بأنّها الممارسة المدروسة للسلطة وتحقيقُ التآزر بين مختلف الفاعلين بمحوريّة الحكومة، وذلك من أجل تنفيذ القانون عبر تشكّل سلسلةٍ مترابطةٍ من السياسات والاستراتيجيات والقواعد والعمليّات والإجراءات والأساليب والأدوات والمؤسّسات والأنظمة والبرامج. (غلامی، ١٣٩٩ش). وفي الواقع، يجب على كل حكومة، لكي تتمكّن من ممارسة السلطة في سبيل تطبيق القانون، أن تمتلك رؤية واضحة وأن يكون لديها بناءً على هذه الرؤية قاعدة وسياسة واستراتيجية ومنهج وأداة ومؤسسة ونظام. إنّ مجموع هذه المكوّنات والعناصر هو ما يشكّل «سلسلة الحوكمة». (غلامی،١٣٩٩ش).

يُعرّف عالي (١٤٠٣)، مُستخدماً منهج التوليفي الشامل (Meta_synthesis) المفهوم العامّ للحوكمة بأنّها: «عمليّة قيادة التفاعل المنهجي بين الفاعلين (الحكوميّين/ غير الحكوميّين) في النطاق (فوق الوطنيّ، والوطنيّ، ودون الوطنيّ) من خلال وضع السياسات والتنظيم (وإعادة التوزيع) لتسهيل وتقديم الخدمات (العامّة) من أجل تحقيق الأهداف الجماعيّة (المشتركة بين الفاعلين الحكوميّين وغير الحكوميّين) بممارسة السلطة المشروعة في إطار الآمال (التطلّعات) والقيم الخاصّة بذلك النطاق» (عالي؛ غضنفري؛ پورصادق؛ پور عزت، ١٤٠٣ش). وفي هذه الدراسة، لا تُفهم الحوكمة بوصفها مجرّد آليةً لإدارة الشؤون العامّة، بل بوصفها نظاماً معيارياً - قيميّاً يُنظِّم ممارسة السلطة المشروعة في علاقتها بالغايات السامية.

٣-٢. الحوكمة الممهِّدة

يُعدّ موضوع العلاقة القائمة بين مفهوم الحوكمة ونظريّة الإمامة والولاية من أبرز المباحث وأهمّها في هذا المجال. إنّ الإمامة والولاية وسيادة الأئمّة

الأطهار عليهم السلام هي أحد الركائز الاعتقادية ومبادئ الدين الإسلامي وفقاً للمنظور الشيعي، وهي نظرية تستند إلى مرتكزات عقليّة ونقليّة عديدة. ويتمثّل الفارق الجوهريّ بين الحوكمة القائمة على نظريّة الإمامة والولاية وبين سائر أنواع الحوكمة في إقامة الدين الإلهي، ونشر العدالة الشاملة بين أفراد المجتمع كافة (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج٢، ٣٧٧)، ومحوريّة الحق، و إقامة حكومة الأكفاء والصالحين كما أُشيرَ إليه في قوله تعالى: «أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ» (الأنبياء، ١٠٥)، وتحقيقُ السموّ والتعالي للبشرية (المجلسي، ١٤٠٣هـ، ج٥٢، ٣٢٦)، و تأسيس رابطة وثيقة بين السلطة والشعب (خامنه‌اى، ٠٦/ ٠٢/ ١٣٧٦ش)[1] ولقد كانت هذه الخصائص والمبادئ السامية على مرّ العصور الغايةَ القصوى والمُثُلَ العليا التي سعى إلى تحقيقها الأنبياء والأئمة الأطهار عليهم السلام.

مع وقوع الغيبة للمعصوم الثاني عشر عجل الله تعالى فرجه الشريف - التي حدثت بهدف حفظ حياته الشريفة، واجتناب وقوعه تحت بيعة الكفر، وتهيئة المجتمع العالميّ لتشكيل الحكومة العالميّة الدينيّة (الحوكمة) - تعدّ قضية الحوكمة في عصر الغيبة إجراءً تمهيديّاً للظهور، وتأتي امتدادا لحكومة وليّ الله المعصوم المنصوب من قِبَل الله تعالى. وفي الواقع، إنّ ظهور الإمام المعصوم الثاني عشر عجل الله تعالى فرجه الشريف يتوقّف على إزالة الموانع من قبيل الخوف على حياته الشريفة، وتوفّر إمكانية القيام لتحقيق الرسالة وأهداف الحكومة الدينية العالميّة. ومن هنا، فإنّ الحوكمة في عصر الغيبة، إلى جانب قيامها بمهامها الفعليّة في إدارة شؤون المجتمع، تحمِل في طيّاتها توجّهاً أساسياً وغايةً قُصوى تتمثل في التمهيد لظهوره الشريف وإعداد الأرضية اللازمة لذلك.

١. «الأصل في معنى الولاية هو القرب والاتصال الشديد بين شيئين، بحيث يكون كلٌّ منهما ملاصقًا للآخر وقريبًا منه قربًا يمنع الانفصال بسهولة. ويُشبَّه ذلك بالحبلين إذا فُتِلا فتلًا محكمًا فالتفَّ أحدهما بالآخر، حتى يصعب تفريقهما وفصل أحدهما عن الآخر. وهذا المعنى من القرب والاتصال الوثيق هو الذي يُعبَّر عنه في اللغة العربية بمصطلح الولاية (خامنه‌اى، ٠٦/٠٢/١٣٧٦ش).

وعلى هذا الأساس، تكمن المهمّة الرئيسة للحوكمة في عصر الغيبة في توفير الظروف الفرديّة، والاجتماعيّة، والعسكريّة، والسياسيّة، والعلميّة، وغيرها من الظروف اللازمة لتحقيق حكومة العدل العالميّة للإمام المعصوم الثاني عشر عجل الله تعالى فرجه الشريف. ومن هنا، فإنّ الحوكمة الممهِّدة هي منظومة من البُنى، والسياسات، والاستراتيجيّات، والقيم السيادية المرتكزة على نظام ولاية الفقيه، والتي تهدف إلى تشكيل المجتمع الإسلامي وتوجيهه نحو تحقيق المُثُل العُليا للعدل العالميّ المهدويّ، وذلك من خلال إيجاد الأرضيّات الإيمانيّة، والثقافيّة، والعلميّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والعسكريّة، والاجتماعيّة اللازمة لقبول الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف ونصرته؛ بحيث يتمّ إعداد «الأرضية الفكريّة ـ العقائدية» و«القدرة الاجتماعيّة ـ الحضاريّة» للمجتمع للظهور بشكل نشط وهادف.

يتميّز نموذج الحوكمة الممهِّدة عن سائر قراءات الحوكمة الإسلاميّة في أنّ هذا النموذج، بدلاً من التركيز المجرّد على آليات إدارة المجتمع استنادا إلى الشريعة، يؤكّد على إنتاج وتوسيع الطاقات المعرفيّة والإيمانيّة والمؤسسيّة في المجتمع؛ وهي طاقاتٌ قادرةٌ على دفع الناس نحو الفعل الواعي والمسؤول والحضاري في مسار التمهيد للظهور وتحقيق المجتمع الموعود. وفي هذا المنهج، لا تُعرّف الحوكمة بوصفها ممارسةً للسلطة الدينيّة أو مجرّد تنفيذ للأحكام الشرعيّة، بل تُعرّف بوصفها عمليّةً للتربية وبناء الذات الاجتماعيّ والعقلانيّ.

تسعى الحوكمة الممهِّدة إلى إعداد المجتمع ـ من حيث الفهم المهدويّ، والإيمان الفعّال، والمؤسسات المُرسِّخة للعدالة ـ قبل التحقّق الكامل لسيادة الإمام المعصوم عليه السلام؛ بحيث تتشكّل إدارة المجتمع على أساس العقلانيّة الإلهيّة، والعدالة الاجتماعيّة، والمسؤوليّة العامّة. وبهذا المعنى، لا يُعدّ هذا النموذج من الحوكمة مجرّد عملية الحفاظ على النظام الدينيّ القائم، بل هو عملية التقدّم الثقافيّ والمؤسساتيّ للمجتمع نحو النضج الدينيّ والحضاريّ. وبعبارة أخرى، يمكن اعتبار

الحوكمة الممهِّدة مرحلةً انتقاليّةً وتربويّة، تُقيم الرابط بين الإيمان والعمل الاجتماعيّ من خلال تنمية البشر وبناء مؤسساتٍ متناسبةٍ مع آمال الظهور، ممّا يُهيّئ الأرضيّة للقبول ومشاركة الشعب الواعية في سيادة الإمام المعصوم عليه السلام.

٣-٣. مكوّنات الحوكمة الممهِّدة

بناءً على ما تمّ تقديمه من تعريف الحوكمة الممهِّدة، فإنّ التعابير المتوافقة معها - كالحوكمة الإسلاميّة، والحوكمة الولائيّة، والحوكمة الدينيّة - تُعرَّف وتُنقَّح في امتداد بعضها البعض، وبهدف مشترك وهو التمهيد لظهور بقيّة الله الأعظم (أرواحنا فداه). كما أنَّ سماحة قائد الثورة الإسلامية (رضوان الله تعالى عليه) غالباً ما يستخدم مفهوم الحوكمة الإسلاميّة للتعبير عن مفهوم الحوكمة، ويربطه ربطاً وثيقاً بمفهوم الولاية[1] (خامنه‌ای، ٠٦/ ٠٢/ ١٣٧٦).

تُعدّ «وثيقة بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلاميّة» من الوثائق المهمّة في موضوع التمهيد وتحقيق الحضارة الإسلاميّة الحديثة. ففي هذه الوثيقة، بالإضافة إلى الإشارة المباشرة إلى موضوع الاستعداد لبزوغ شمس الولاية العظمى (أرواحنا فداه)، واعتبار أنّ الهدف الأسمى لإقامة الحضارة الإسلاميّة الحديثة هو ظهور الإمام المهدي (أرواحنا فداه)، فقد طُرِحت عناوين ومحاور رئيسة من قِبَل سماحة قائد الثورة الإسلامية ترسم الأفق الحضاري للحضارة الإسلامية الحديثة في إطار الحوكمة الإسلامية. إنّ العمل في ظلّ هذه المحاور المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض بشكل وثيق، يمهّد السبيل نحو التقدّم وتحقيق المجتمع

١. يُعبّر الإسلام عن الحكومة بمصطلح«الولاية»، ويُطلق على الشخص الذي يتربّع على عرش الحكومة ألقابا مثل «الوالي» و«الولي» و«المولى» - وهي كلّها من مشتقات كلمة «الولاية»- فما معنى ذلك؟ معناه أنّه في النظام السياسيّ للإسلام، توجد بين رأسِ السُّلطة وبين الشعب علاقةُ اتصالٍ والتحامٍ بنيويّ لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر (خامنه‌ای، ٠٦/٠٢/١٣٧٦).

المنشود القائم على محور الشعب والسيادة. لقد أشار سماحة قائد الثورة في هذا البيان إلى سبعة عناوين و محاور رئيسة والتي يمكن تتبّع جذورها وأصولها في القرآن الكريم، والروايات الشريفة، وسيرة النبي الأكرمﷺ وأهل بيتهعليهم‌السلام. إنّ هذه المحاور ليست مجرّد صياغة اجتهاديّة بحتة، بل هي بُنى قائمة على «النصب» والنصوص الدينيّة، وفي الوقت ذاته، تتفاعل فيما بينها على المستوى التطبيقي ويمكن تحليلها بعمق (ذوعلم، ١٤٠٣). وتتمثّل هذه المحاور في: العلم والبحث العلمي، والروحانيّة والأخلاق، والاقتصاد، والعدالة ومكافحة الفساد، والاستقلال والحرّيّة، والعزّة الوطنيّة والعلاقات الخارجيّة ورسم الحدود مع العدوّ، ونمط الحياة. ويُعدّ كلّ واحدٍ من هذه المحاور أحد أهمّ الأسس والمكوّنات للحوكمة الإسلاميّة، والتي تشكّل المنظومة المعنويّة والبنيويّة السائدة على الحوكمة الممهِّدة. وفيما يلي، سيتمّ تقديم إيضاحات أكثر تفصيلاً تحت كلّ محور، مستقاةً من نصّ «بيان الخطوة الثانية» وبعض بيانات سماحته.

١ـ العلم والبحث العلمي: يُعدّ العلم أوضحَ وسائل العزّة والقوّة لكل بلد، فالوجه الآخر للمعرفة هو القدرة.

٢ـ الروحانيّة والأخلاق: تعدّ الروحانيّة والأخلاق الموجّه الأساس لجميع الحركات والأنشطة الفرديّة والاجتماعيّة، وهما الحاجة الأساسيّة للمجتمع؛ فوجودهما يحوّل بيئة الحياة ـ حتّى في ظلّ النقص المادّي ـ إلى جنّة، في حين أنّ غيابهما، ولو مع وفرة الإمكانات المادّيّة، يخلق جحيماً خانقاً.

٣ـ الاقتصاد: يُعدّ الاقتصاد نقطةً رئيسةً حاسمة؛ فالاقتصاد القويّ هو نقطة قوّة وعامل مهمّ في صون سيادة الدولة وتحصينها ضد الهيمنة والنفوذ، بينما الاقتصاد الضعيف هو نقطة ضعف ويمهّد لتسلّل الأعداء وهيمنتهم وتدخّلهم. كما أنّ الفقر والغنى يتركان آثاراً عميقة في الأبعاد المادّيّة والروحيّة للإنسان. ومع

ذلك، فإنّ الاقتصاد ليس غاية المجتمع الإسلامي، بل هو وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف العليا.

٤ـ العدالة ومكافحة الفساد: إنّ العدالة تتبوأ صدارة الأهداف الأساسية لجميع البعثات الإلهيّة، وهي تحظى بنفس الشأن والمكانة في الجمهوريّة الإسلاميّة، وتعدّ كلمة مقدّسة في جميع الأزمنة والأمكنة، غير أنّ تحقّقها الكامل لن يتيسّر إلّا في ظلّ الحكومة المهدويّة المباركة، بيدَ أنَّ إرساءَ دعائمها بصورةٍ نسبيةٍ يظلُّ أمراً ممكناً في كل وقت وحين، بل هو فريضة حتمية ملقاة على عاتق الجميع، ولا سيّما الحكّام وولاة الأمر وأصحاب القرار.

٥ـ الاستقلال والحرّيّة: إنّ الاستقلال الوطنيّ يعني تحرّر الشعب والدولة من الإكراه والتسلّط الذي تمارسه القوى المستكبرة والمهيمنة في العالم؛ أمّا الحرّيّة الاجتماعية فتعني حقّ كلّ فرد في المجتمع في التفكير، واتّخاذ القرار، والعمل بمقتضى إرادته الواعية. وهذان المبدآن يُعدّان من القِيَم الإسلاميّة الأصيلة، فهما هبة إلهيّة للإنسان، لا منّةً من الحكومات ولا تفضّلاً منها على الشعوب؛ بل إنّ الحكومات مكلّفة بتحقيق الاستقلال والحرّيّة لكافّة المواطنين.

٦ـ العزّة الوطنيّة، والعلاقات الخارجيّة، ورسم الحدود مع العدوّ: إنّها تنبثق من مبدأ «العزّة، والحكمة، والمصلحة» في العلاقات الدوليّة (خامنه‌ای، ١٢/ ١١/ ١٣٩٧ش).

٧ـ نمط الحياة: إنّ الحضارة الإسلاميّة الحديثة تتكوّن من قسمين رئيسين: الأول، القسم الأداتي الذي يشمل العلم، والاختراع، والصناعة، والسياسة، والاقتصاد، والقدرة السياسيّة والعسكريّة، والمكانة الدوليّة، والدعاية وأدوات الإعلام؛ والثاني، القسم الحقيقيّ الذي يشتمل على كل ما يكوّن نسيج الحياة، وهو ما يعرف بـ«نمط الحياة». ومن مظاهر ذلك: مسألة الأسرة، وأسلوب الزواج، ونوع السكن واللباس، ونمط الاستهلاك، ونوع الطعام وأسلوب الطبخ،

وطرائق الترفيه، ومسألة الخط، واللغة، وطريق العمل والكسب، وسلوكنا في مكان العمل، وفي الجامعة، والمدرسة، وفي النشاط السياسي، والمجال الرياضي، وسلوكنا في وسائل الإعلام التي نمتلكها، وتعاملنا مع الوالدين، ومع الزوج أو الزوجة، ومع الأبناء، ومع الرئيس والمرؤوس، ومع الشرطة وموظّف الحكومة، وكذلك أسفارنا، ونظافتنا وطهارتنا، وتعاملنا مع الأصدقاء، ومع الأعداء، والغرباء. فهذه كلّها تُعدّ من المكوّنات الأساسية للحضارة؛ لأنّها تمثّل نسيج حياة الإنسان (خامنه‌ای، ۲۳/ ۰۷/ ۱۳۹۱ش).

و ٨- وإلى جانب المكوّنات التي بيّنها المرشد الأعلى للثورة الإسلاميّة (رضوان الله تعالى عليه) - بوصفه قائداً إلهيّاً - في «بيان الخطوة الثانية»، فإنّ دور قائد المجتمع ووليّه (الفقيه الجامع للشرائط) بوصفه استمراراً لولاية المعصوم عليه السلام في عصر الغيبة، يتجلّى بوضوح في هذا البيان. فقد أشار سماحته في القسم الأوّل من البيان مراراً وتكراراً إلى دور الإمام الخميني قدس سره في القيادة، والهداية الإلهيّة، وبعث الهمم، وتعزيز روح الصمود والمقاومة، والإدارة الجهاديّة، والقوّة والاقتدار، وترسيخ الإيمان، والاعتقاد بالمستقبل المشرق، فضلاً عن كونه قدوة روحيّة وأخلاقية للمجتمع. وفي الواقع، إنّ الركن والمكوّن الرئيس للحوكمة الإسلاميّة الممهِّدة هو موضوع القيادة وولاية القائد الإلهيّ. وعلى هذا الأساس، فإنّ مكانة القائد ووليّ المجتمع في الحوكمة الممهِّدة لا تقتصر على الجانب الإداري والسياسيّ فحسب، بل إنّها متجذّرة في الفلسفة الإلهيّة للولاية، وهي تُعدّ الرابط بين الهداية الإلهيّة وصناعة القرار الاجتماعيّ في المجتمع الإسلاميّ. وبعبارة أخرى، إنّ القيادة والولاية الإلهيّة تُعدّ المنتج الرئيس للمعنى والإيمان والتوجّه الحضاريّ في هيكل المجتمع، ولها دور المنظّم والملهم لباقي أركان الحوكمة الممهِّدة في مسار تحقيق السيادة النهائيّة للإمام المعصوم عجل الله تعالى فرجه الشريف.

٤. وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار

تلعب صياغة الوثائق دوراً مهمّاً في خلق التناسق والوفاق بين واضعي السياسات والجهات التنفيذية، وفي توجيه المنظّمات وأجهزة الدولة؛ ولهذا، حظيت هذه المسألة باهتمامٍ خاص بعد انتصار الثورة الإسلامية. (بنافی، ١٤٠٣ش). ولا سيّما بعد تشكيل «مجمع تشخيص مصلحة النظام» وإعادة النظر في الدستور، أُحِسَّ بضرورة صياغة الوثائق العليا لتحديد التوجّهات الاستراتيجية العامّة للنظام. إذ أدرك أعضاء المجمع أنّ السياسات الكلّيّة للنظام تُصاغ بشكلٍ متفرّق ودون توجّهٍ موحّد. وعليه، تمّ وضع صياغة «الوثائق العليا»، و«الخرائط الشاملة»، و«السياسات الكبرى» على جدول الأعمال (بنافی، ١٤٠٣ش).

من بين أهمّ الوثائق الوطنيّة التي تمّ تدوينها وصياغتها في هذه الفترة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- وثيقة الآفاق المستقبلية العشرينيّة للبلاد (المصاغة عام ١٣٨٢ هـ.ش)
- الخارطة العلمية الشاملة للبلد
- وثيقة التحوّل الاستراتيجيّ للتربية والتعليم
- وثيقة خارطة الهندسة الثقافية للبلاد
- وثيقة الآفاق المستقبلية للبلاد في عام ١٤٠٤ش
- وثيقة النموذج الإسلاميّ - الإيرانيّ للتقدّم
- بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلاميّة
- الوثيقة الوطنيّة للذكاء الاصطناعيّ
- الوثيقة الاستراتيجيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانية في الفضاء الافتراضي
- خطط التنمية الخمسيّة (التقدّم)

لقد تمّ إعداد هذه الوثائق بهدف تحديد إطار العمل وتوجيه وتوجيه مختلف

الأجهزة والمنظمات في البلاد. وفي الواقع، تُعتبر الوثائق العليا بوصفها خارطة طريق وموجِّه للإجراءات السياسيّة المستقبليّة وهي تحظى بعناية بالغة واستخدام واسع في عملية صنع القرار (طلايى شكرى، ١٤٠٢ش).

للوثائق الاستراتيجيّة عدّة أدوار رئيسة تتمثّل في:

- ❖ خلق صورة شاملة للاحتياجات، والمتطلبات المسبقة، والجداول الزمنية، والعلاقات بين الأنشطة
- ❖ المساعدة في تحقيق الفهم المشترك بين المدراء وأصحاب المصلحة
- ❖ توحيد الأهداف المختلفة ورفع مستوى التنسيق التنظيمي
- ❖ دعم اتخاذ القرارات طويلة المدى وتجهيز البُنى التحتيّة
- ❖ إمكانيّة الدمج في تخطيط المشاريع وأنظمة الإدارة

٥. لمحة تاريخية عن مسار إعداد وثيقة المهدويّة

في أغسطس من عام ٢٠٢٠م (الموافق لشهر مرداد لعام ١٣٩٩ هـ.ش) وخلال الاجتماع السادس لـ «لجنة تنسيق خارطة الهندسة الثقافية للبلاد»، تمّت المصادقة على المادة الوحيدة المتعلقة بـ «آلية ومرجعية إعداد وثيقة تطوير ثقافة المهدوية والانتظار». هذه المادة، التي جرى إقرارها بناءً على مقترح الأمانة العامة للمجلس الأعلى للثورة الثقافية في الجلسة السادسة للجنة التنسيق المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٥م (الموافق لـ١٣٩٩/٠٥/٠٤هـ ش) يتم إبلاغها للتنفيذ وفقاً لما يلي:

يُكلّف مركز إدارة الحوزة العلمية بقم، بالتعاون مع الأمانة العامّة للمجلس الأعلى للثورة الثقافية، وفي إطار تنفيذ الإجراء الوطني الخامس[١] المندرج تحت

١. الإجراء الخامس: تدوين، ونشر، وتنفيذ وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار.

الاستراتيجية الكبرى الثانية[1] لخارطة الهندسة الثقافية للبلاد، وبالنظر إلى مضمون البند الثاني، الفقرة (أ) من المادة الوحيدة المتعلقة بمهامّ وتشكيل أعضاء لجنة تنسيق خارطة الهندسة الثقافية للبلاد (المصادق عليها في الجلسة رقم ٧٤٨ بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٧م الموافق لـ ١٣٩٣/٠٣/٢٧ش) بإعداد وثيقة تطوير ثقافة المهدوية والانتظار فور الإبلاغ، مع مراعاة إطار صياغة الوثائق الوطنيّة في المجال الثقافي، وتقديمها إلى لجنة تنسيق خارطة الهندسة الثقافية للبلاد».

وعلى هذا الأساس، قامت الحوزة العلميّة بتشكيل المجلس العلميّ لإعداد الوثيقة، وذلك بإشراف معاونيّة البحوث فيها وبعد مضيّ عامٍ ونصف تمّت المصادقة عليها في شهر اسفند من عام ١٤٠١هـ ش خلال الجلسة رقم (٣٩٩) للمجلس المعيّن التابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافيّة المنعقدة بتاريخ ١٤٠١/١٢/٠٩هـ ش، ثمّ أُقِرَّت الوثيقة نهائيًّا في الجلسة رقم (٨٨١) للمجلس الأعلى للثورة الثقافيّة المنعقدة بتاريخ ١٤٠٢/٠٢/١٢هـ ش. وقد تمّ إبلاغ هذه الوثيقة في تاريخ ١٤٠٢/٠٢/٢٤هـ ش من قِبَل رئيس الجمهوريّة ورئيس المجلس الأعلى للثورة الثقافيّة آنذاك الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي قدس سره.

٦. مضمون وثيقة المهدويّة

تتضمّن وثيقة المهدويّة الأقسام التالية:

- المقدّمة: الكليّات والمستندات الخاصّة بالوثيقة
- القسم الأوّل: الأسس والمبادئ، ويضم سبعة بنود للأسس وتسعة بنود للمبادئ

١. الاستراتيجيّة الكبرى الثانية: إعادة إنتاج النظام الفكريّ، والبُنى الرسميّة وغير الرسميّة، والتراث الحضاريّ للمجتمع القائم على الرؤية الكونيّة وتعاليم الإسلام المحمّديّ الأصيل.

- القسم الثاني: الأهداف الغائية والمتوسطة والعمليّة، ويشمل هدفًا نهائيًا واحدًا، وهدفًا متوسطًا واحدًا، وسبعة أهداف عمليّة
- القسم الثالث: القضايا ذات الأولوية المرتبطة بالأهداف العمليّة، ويضمّ عشر قضايا
- القسم الرابع: السياسات الكبرى، ويشمل خمس سياسات كبرى
- القسم الخامس: الإجراءات، ويشمل ثلاثة عشر (١٣) إجراءً
- القسم السادس: الأنشطة التنفيذيّة، ويشمل سبعة عشر (١٧) نشاطًا
- القسم السابع: المتطلبات التنفيذيّة، ويشمل عمليّة التنفيذ والواجبات والمهامّ
- الملاحق: وتتضمن المفاهيم والمصطلحات، والمستوى المنشود لثقافة المهدويّة والانتظار، وتفاصيل الأسس، والمبادئ، والقضايا

٧. تحليل مضمون وثيقة المهدويّة بمنهج الحوكمة الممهِّدة

يُعدّ موضوع التمهيد للظهور من أهمّ المباحث الرئيسة في وثيقة المهدويّة. وفي النظريّة السياساتيّة للوثيقة - التي تُعدّ أهمّ قسم فيها - يظهر مفهوم التمهيد لتحقيق الولاية المهدوية العظمى عجل الله تعالى فرجه الشريف. يتمّ تحقيق تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار من خلال القيادة والإدارة للحكومة الإسلاميّة تحت ولاية الولي الفقيه، وبمشاركة أفراد الشعب ولا سيّما الشباب والمؤسّسات الشعبيّة، وذلك بهدف التمهيد لتحقيق الولاية المهدويّة العظمى عجل الله تعالى فرجه الشريف عبر بناء الذات، وبناء المجتمع، وبناء النظام، وإقامة الحضارة الإسلاميّة الحديثة، وبمركزيّة مركز إدارة الحوزات العلميّة، وبنهج علميّ، ووطنيّ، وعالميّ، وتقريبيّ، وشامل، وفعّال.

وفي أقسام أخرى من وثيقة المهدويّة أيضاً، يُعدّ موضوع التمهيد للظهور هو الهدف الأساسي ونقطة الانطلاق لرؤيتها المستقبلية. وفيما يلي بعض البنود المذكورة في الوثيقة:

قسم المبادئ: في هذا القسم، تشير خمسة بنود من تسعة بنود في قسم المبادئ - بشكلٍ مباشر وغير مباشر - إلى موضوع التمهيد للظهور:

- ضرورة التحرك نحو المجتمع الموعود في عصر الغيبة في إطار نظام الإمامة والولاية المطلقة للفقيه وقيادة ولي أمر المسلمين نيابةً عن الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.
- كون التمهيد للظهور وتحقيق الولاية المهدويّة العظمى واجباً على الشعب والحكومة.
- ضرورة توسيع خطاب الثورة الإسلاميّة بهدف التمهيد للظهور.
- يجب أن يتمّ تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار بشكلٍ منهجيّ في إطار السنن الإلهيّة القائمة على إرادة الإنسان والمستقاة من المجتمع المهدويّ المثاليّ.
- في عصر الانتظار، يُعدّ تعزيز ثقافة مقاومة المستضعفين في مواجهة المستكبرين ضرورةً من أجل تحقيق سيادة الصالحين والأكفّاء في العالم.

الهدف المتوسط: في القسم الثاني من الوثيقة، تم تخصيص الجزء المتعلق بـ «الهدف المتوسط» لموضوع التمهيد، والذي ينصّ على رفع مستوى ثقافة الانتظار في الصعيدين الوطني والعالمي إلى المستوى المنشود لتحقيق الظهور والمجتمع المهدويّ، وتوفير الظروف للظهور، ونصرة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وطاعته.

الأهداف العمليّة؛ ترسيخ ثقافة المهدويّة والانتظار في الحوكمة، والتمهيد لتشكيل الحكومة المهدويّة الكريمة

وبناءً على ما سبق، يمكن الاعتراف بأنّ الهدف من وثيقة المهدويّة هو خلق الظروف والأرضيّات المناسبة لتشكيل الحكومة المهدويّة الكريمة ويُعدّ نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية المقدس، في عصر الغيبة، وفي إطار منظومة الإمامة

والأمة وولاية الفقيه المطلقة وقيادة ولي أمر المسلمين نيابةً عن الإمام المهدي عجل الله فرجه الشريف، حاملَ راية هذا التمهيد في العصر الحاضر.

٨. دراسة مكوّنات الحوكمة الممهِّدة في مضمون وثيقة المهدويّة

إنّ تحليل محتوى وثيقة المهدويّة في هذا البحث يقوم على إعادة قراءةٍ موجّهة لمضمون الوثيقة استناداً إلى مكوّنات الحوكمة الممهِّدة، ويركّز أكثر على تحديد التداخلات المفهوميّة بين أهداف الوثيقة والإطارات الكبرى للثورة الإسلاميّة.

إنّ العناوين المشار إليها في «بيان الخطوة الثانية» تُعدّ بمثابة الإطار المفهوميّ للحوكمة الممهِّدة، وقد تمّ التأكيد على هذه العناوين في وثيقة المهدويّة. وفيما يلي، سيتمّ ذكر المضامين المرتبطة في الوثيقة تحت كلّ عنوانٍ من هذه العناوين. وفي هذا القسم، تمّ أخذ البنية الشكليّة والمضمونيّة لوثيقة المهدويّة بنظر الاعتبار.

يبدو أنّ التحليل المقدّم في هذا القسم قد ركّز أكثر على إعادة تمثيل المفاهيم والقيم الكبرى لوثيقة المهدويّة، وكان هدفه فتح أفق لتبيين العلاقة بين القضايا الخطابية في الوثيقة والمتطلبات العمليّة للحوكمة الممهِّدة، وهو ما يمكن أن يجعل آفاق البحوث التكميليّة في هذا المجال أوضح. ويبدو أنّ الباحث قد أورد هذا القسم خطأً في قسم النتائج.

٨-١. العلم والبحث العلمي

يُعدّ موضوع البحث أحد المجالات المهمّة في «بيان الخطوة الثانية» ومن المكوّنات الرئيسة للحوكمة الممهِّدة. إنّ الإنجاز البحثيّ والعلميّ لهذه الوثيقة يتمثل في موضوع صياغة نموذج الحوكمة، وهو ما تجلّى وانعكس بوضوح في الإجراء الأوّل والنشاط التنفيذيّ الأوّل.

ومن ناحية أخرى، وبالنظر إلى تأكيد سماحة القائد الأعلى على ضرورة العمل

العلميّ الدقيق والممنهج في مجال المهدويّة والانتظار (خامنه‌ای، ۱۸/ ۰٤/ ۱۳۹۰ش)، فإنّ أحد واجبات و مهام وثيقة المهدويّة يرتكز أيضاً على البحث العلمي والأنشطة العلميّة. في الأهداف العمليّة (البند الرابع) تمّ التأكيد على ضرورة تعزيز وتطوير الأنشطة العلميّة والبحثيّة في المجال المهدويّ، وعلى إنتاج المعرفة والتنظير العلميّ، ولا سيّما في المجالات التطبيقيّة التي يحتاج إليها المجتمع في كلٍّ من الحوزة والجامعة. أمّا في قسم السياسات الكبرى (البند الرابع)، فقد طُرِح توسيع نطاق تعليم و إعداد الأساتذة والمبلّغين والباحثين المهدويّين، بوصفه سياسة استراتيجية لتطوير ثقافة المهدوية والانتظار، وذلك تماشياً مع تحقيق أهداف «بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلامية» المتمثلة في: (بناء الذات، وبناء المجتمع، وبناء النظام، وصناعة الحضارة).

في قسم الإجراءات (البندين الثالث والسابع)، تم التنصيص على صياغة خارطة طريق شاملة وذات رؤية مستقبلية لتعزيز وتطوير الأنشطة المهدويّة، والتي تشمل الفعاليات التعليمية-التربوية، والبحثية، والتبليغية والترويجية في مجالات بناء الذات، وبناء المجتمع، وبناء النظام، وصناعة الحضارة على مستوى البلاد. كما تنصُّ هذه الإجراءات على تطوير برامج تأهيل وإعداد المبلّغين والأساتذة والباحثين في المجال المهدوي، ودعم النخب الناشطين في هذا المجال.

۸-۲. الروحانيّة والأخلاق

في وثيقة المهدويّة عُرِّف الهدف الغائي - أي المجتمع المهدويّ المثالي - بأنّه مجتمع تتجلّى فيه جميع مظاهر الجمال والخير والقيم الإنسانيّة، وتبلغ فيه الروحانيّة كمالها وتمامها. كما أنّ الملحقات في الوثيقة، التي ترسم المستوى المنشود لثقافة المهدويّة والانتظار، تعدّ الروحانيّة والأخلاق من القيم الحاكمة على المجتمع المهدويّ المنشود.

٨-٣. الاقتصاد

بينما تُعدّ مسألة الاقتصاد أحد أهمّ مكوّنات الحوكمة سواء في تعريف البنك الدوليّ بشأن «الحوكمة الرشيدة»[1]، أو في التعاريف الإسلاميّة للحوكمة، وكذلك في «بيان الخطوة الثانية»، فإنّ وثيقة المهدويّة لا تتطرق بشكل ملحوظ إلى موضوع الاقتصاد في هذا الشأن. وربّما يمكن القول إنّه نظراً إلى تكليف الوثيقة بتبيين ورسم نموذج الحوكمة المهدويّة، فقد تمّ تناول موضوع الاقتصاد في الحوكمة الممهِّدة في هذا الجزء.

٨-٤. العدالة ومحاربة الفساد

في هذه الوثيقة، تمّ تعريف الهدف النهائيّ (المجتمع المهدويّ المثالي) بأنّه مجتمعٌ يُعدّ فيه نشر العدل والقسط،... من الأهداف الرئيسة للمجتمع المهدويّ. كما ورد في المبدأ الرابع من مبادئ الوثيقة أنّه من بين كافة عناصر ثقافة المهدويّة والانتظار، تحظى قيم نشر العدالة وإقامة القسط ومقارعة الظلم بالأولوية القصوى والصدارة.

٨-٥. نمط الحياة

يُعدّ نمط الحياة من المجالات التطبيقيّة المهمّة التي تستهدفها وثيقة المهدويّة. وقد تمّ التطرّق بشكلٍ خاصٍ إلى مقولة نمط الحياة في السياسات الكبرى والأهداف العمليّة للوثيقة[2]. وبما أنّ «الناس» يلعبون الدور الرئيس في صياغة

1. Good Governance.

٢. الهدف العمليّ الخامس: نشر وبناء خطاب أسلوب الحياة والثقافة المهدويّة وثقافة الانتظار في المجتمع، ولا سيّما بين المراهقين والشباب في المدارس والجامعات.
السياسة العامّة الخامسة: بناء خطاب تبليغيّ وترويجيّ مستمرٍ وممنهج، يرتكز على الأسرة ويتوافق مع أسلوب الحياة والثقافة المهدويّة في المجتمع، ولا سيّمًا في المدارس والجامعات، وكذلك بين العاملين (المسؤولين) الحكوميين، وذلك في سبيل تحقيق أهداف بيان «الخطوة الثانية للثورة الإسلامية».

نمط الحياة، فقد شدّدت الوثيقة بشكل خاص على دور الشعب والمجموعات الشعبيّة ومشاركتهم في نشر ثقافة المهدويّة والانتظار.

٨-٦. الاستقلال والحرّيّة، والعزّة الوطنيّة، والعلاقات الخارجيّة، ورسم الحدود مع العدوّ

لم تُذكر مواضيع الاستقلال والحرّيّة، والعزّة الوطنيّة، والعلاقات الخارجيّة، ورسم الحدود مع العدوّ في وثيقة المهدويّة بشكلٍ صريح. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنّ هذه الوثيقة قد صِيغت استناداً إلى مضمون «بيان الخطوة الثانية للثورة الإسلاميّة»، وفي إطار «خارطة الهندسة الثقافية للبلاد» والدستور، فإنّه يمكن الإقرار بأنّ هذه القضايا تُعدّ من مفترضات وثيقة المهدويّة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ مختلف أقسام الوثيقة قد أولت اهتماماً بالغاً بالرؤية العالمية لثقافة المهدويّة والانتظار[1]، وموضوع «البراءة» من أعداء الإمام[2] عجل الله فرجه الشريف.

وفي القسم السابق، تمّت إعادة تحليل محتوى الوثيقة استناداً إلى العناوين المذكورة في «بيان الخطوة الثانية». وفيما يلي، سيتمّ تقديم بعض الأدوار المهمّة التي تضطلع بها وثيقة المهدويّة في سبيل تحقيق نموذج الحوكمة الممهِّدة.

٩. سيادة المهدويّة في كافة الشؤون و دورها الريادي

إنّ المهدويّة هي تحقيق المجتمع المثاليّ الموعود. وهذا المجتمع هو الأفق المستقبليّ للبشريّة جمعاء والذي طالما سعت العيون اليقظة والقلوب الواهة على مرّ التاريخ إلى تحقيقه (جعفرى، ١٤٠٠ش). وقد شهدت الحركة العالميّة للبشريّة لتحقيق هذا المجتمع الكثير من التقلّبات والمنعطفات (صعوداً وهبوطاً). إنّ مفهوم الانتظار

١. راجع: قسم الأهداف (الهدف المتوسط والبند الثاني من الأهداف العمليّة).
٢. راجع: الملاحق، قسم نماذج السلوك المهدوي المنشود (التولّي للإمام وأوليائه، والتبرّي من أعدائه.

يعني الترقّب والارتقاب لتحقيق ذلك المجتمع، والاستعداد والتمهيد لاستقبال ظهور وليّ الله، وانتصار جبهة الحقّ، وتحقيق قوّة الإسلام.

اعتبرت الروايات الشريفة أنّ «انتظار الفرج» هو «أفضل الأعمال» (الصدوق، ١٣٩٥هـ، ج١، ص ٦٤٤) و «أفضل الجهاد» (الكليني، ١٤٠٧هـ، ج٨، ص ١٤٦)؛ وعليه، فإنّ مقولة المهدويّة والانتظار هي المحرّك الريادي في منظومة الحوكمة الإسلاميّة. وقد انعكس هذا الدور في المبدأ الخامس من الوثيقة، الذي نصَّ على سيادة هذه الوثيقة وريادتها بالنسبة لسائر الوثائق المنبثقة عن «خارطة الهندسة الثقافية للبلاد»، حيث جاء فيه: «تعدّ وثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار حاكمةً على جميع الوثائق التابعة لخارطة الهندسة الثقافية للبلاد، ومحرّكاً ريادياً في جميع شؤون الحياة الفرديّة والاجتماعيّة». وقد خلق هذا المبدأ دوراً لوثيقة المهدويّة على مستويين:

المستوى الأوّل: الدور السياسيّ وتحديد السياسات الكبرى. بما أنّ وثيقة المهدويّة هي في الأساس نصٌّ سياسيّ، وقد وردت فيه الأهداف والسياسات والإجراءات الكبرى، فإنّ لها دوراً مباشراً في الحوكمة. بناءً على ذلك، فإنّ وثيقة «المهدويّة» بوصفها مرجعية عليا تضطلع بدور توجيهي و تنسيقي؛ أي أنّها تحدّد الأهداف الكبرى التي يجب متابعتها والسعي إلى تحقيقها، وترسم المسارات والأولويّات التي يجب اختيارها لحركة المجتمع، وتعيّن المؤسسات والأجهزة المختلفة التي تتحمّل المسؤوليات والواجبات في هذا المضمار.

المستوى الثاني: الدور التوحيدي للوثيقة. تحدّد هذه الوثيقة المحتوى والتوجهات اللازمة لكافة الأنشطة والبرامج الثقافيّة، والاجتماعيّة، والتربويّة، والتعليميّة، وغيرها. وفي هذا المستوى، تُعدّ وثيقة المهدويّة الروح والعمق السائدين على جميع شؤون الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، وعلى الأنشطة والإجراءات في فترة الحوكمة.

١٠. دور الشعب كركيزة أساسية للحوكمة الممهِّدة

أشارت وثيقة المهدويّة في أقسام مختلفة إلى دور الشعب ومشاركتهم في نشر ثقافة المهدويّة والانتظار في مجالات الأنشطة الثقافيّة، والعلميّة، والتعليميّة المختلفة[١]. يعدّ الدور الرئيس للشعب في التمهيد لتحقيق الولاية المهدويّة العظمى عجل الله تعالى فرجه الشريف - ولا سيّما الشباب والمؤسسات الشعبية - القضية الرئيسة والسياسية لوثيقة المهدويّة.

كما جاء في تعريف الحوكمة، فإنّها ليست مجرّد ممارسة السلطة والقدرة، بل تتحقّق استناداً إلى مؤشّر القدرة على إشراك مختلف الفاعلين، ولا سيّما الشعب. وقد أكّد سماحة المرشد الأعلى على دور الشعب في الحوكمة المهدويّة حيث قال: «إنّ حكومة الإمام المهديّ الموعود (أرواحنا فداه) في المستقبل هي حكومةٌ شعبيّةٌ بكلّ ما للكلمة من معنى. ومعنى كونها شعبيّة أنّها تقوم على إيمان الناس وإرادتهم وسواعدهم. فالإمام المهديّ لا يملأ الدنيا عدلًا وقسطًا وحده؛ بل إنّه، بالاعتماد على مختلف الأفراد المؤمنين من الشعب وبالارتكاز إليهم، يُرسّخ دعائم العدل الإلهي في أرجاء العالم كلّه، ويقيم حكومةً شعبيّةً مئة بالمئة (خامنه‌ای، ٣٠/ ٠٧/ ١٣٨١ش).

١١. تأهيل الكوادر البشرية الفاعلة

من التوقّعات الأخرى لوثيقة المهدوية «تأهيل الكوادر البشرية الفاعلة» فقد حدّدت الوثيقة في أقسامها المختلفة واجبات محدّدة في هذا الصدد تشمل مجالات: البحث العلمي، والتبليغ، والمجال الأكاديمي (الأساتذة والنخب)[٢].

١. الإجراء٢: تعزيز المشاركة الشعبية في الأنشطة العلمية والتعليمية والثقافية في مجال المهدوية.
٢. الهدف٤: تعزيز وتعميق الأنشطة العلمية والبحثية في الدراسات المهدوية، وإنتاج العلم والتنظير العلمي، ولا سيما في المجالات التطبيقية التي يحتاج إليها المجتمع، في الحوزات العلمية والجامعات، مع إعداد ←

١٢. خلق الأمل

يعدّ مفهوم بثّ الأمل من المفاهيم المهمّة في مجال الحوكمة الممهِّدة. إنّ الحوكمة الممهِّدة هي حوكمةٌ تبعث على الأمل. «إنّ الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة هي التي مهّدت للظهور، وهي القدوة للشعوب المقيّدة والمستضعفين في الأرض، وهي أمل المسلمين وغير المسلمين»[١]. إنّ ما يكمن في جوهر وذات عمليّة التمهيد هو الأمل بمستقبل مشرق. «وقبل كل شيء، فإنّ توصيتي الأولى هي الأمل والنظرة المتفائلة نحو المستقبل. بدون هذا المفتاح الأساسيّ لجميع الأقفال، لا يمكن اتّخاذ أيّ خطوة إلى الأمام. إنّ ما أقوله هو أملٌ صادقٌ يستند إلى حقائق موضوعيّة وملموسة» (خامنه ای، ٢٢/ ١١/ ١٣٩٧ش).

النتيجة

يُظهر التحليل المضموني لوثيقة تطوير ثقافة المهدويّة والانتظار أنّ هذه الوثيقة، بدلاً من أن تقتصر على تقديم نموذج حوكمي شامل وتنفيذي- تتمتع بقدرة عالية على القيام بدور «المحرك الخطابي» و«الموجّه الدلالي» للحوكمة الممهِّدة. إنّ تأكيد الوثيقة على ترسيخ ثقافة الانتظار في البُنى الاجتماعيّة والحوكمية، وتعزيز المشاركة الاجتماعيّة، ورفع مستوى الروحانيّة والأخلاق، والانتباه إلى نمط الحياة، وتطوير البحث العلمي، وتفعيل الدور الإعلامي، كل ذلك يجعلها تتبوّأ مكانة

→
وتأهيل الكوادر البشرية الكافية والمنشودة في مجال المهدوية.
السياسة الكبرى٤: توسيع برامج إعداد وتربية الأساتذة والمبلّغين والباحثين في مجال المهدوية، في سبيل تحقيق أهداف بيان «الخطوة الثانية للثورة الإسلامية» (بناء الذات، وبناء المجتمع، وبناء النظام، وبناء الحضارة).
الإجراء ٧: تعزيز برامج إعداد المبلّغين والأساتذة والباحثين في مجال المهدوية، ودعم النخب في مجال المهدوية.

١. البند ٧ (السابع) من مبادئ وثيقة المهدوية.

«الوثيقة المرجعية العليا» المؤثّرة في مواءمة السياسات والبرامج الثقافيّة والاجتماعيّة وتوحيد اتجاهاتها.

ومع ذلك، فإنّ تحليل الوثيقة يشير إلى إلى وجود بعض أوجه القصور في بعض المتطلّبات البنيويّة والتنفيذيّة للحوكمة ومن ذلك عدمُ الارتباط الواضح بالآليّات العمليّة والإداريّة. ومن هنا، فإنّ فاعليّة الوثيقة في إرساء دعائم الحوكمة الممهِّدة لا تتحقق بشكل مستقلّ، بل تكتسب معناها من خلال التفاعل مع المؤسسات التنفيذيّة والعمليّة. وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار وثيقة المهدويّة بمثابة النواة الدلالية والمصدر المُلهم للحوكمة الممهِّدة، وأنّ قدرتها على سدّ فراغ «خارطة الطريق» تظلّ مرهونة بالاهتمام التنفيذيّ، ودعم الموارد، وتعزيز البُنى الإداريّة المتناسبة مع أهدافها المنشودة.

المصادر

* القرآن الكريم

بنافی، مسعود؛ لطیفی، میثم. (۱٤۰۳ش). واکاوی نقشه راه و دلالت های آن در اجرایی شدن اسناد راهبردی ملی. فصلنامه علمی دانش حکمرانی، ۲(۳)، صص ۸۳ - ۱۰۸.

جعفری، محمد صابر. (۱٤۰۰ش). سند پشتیبان سند توسعه فرهنگ مهدویت و انتظار.

خامنه ای، سید علی. (۱۳۷٦/۰۲/۰٦ش). بیانات در دیدار کارگزاران نظام. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/2834

خامنه ای، سید علی. (۱۳۹۰/۰٤/۱۸ش). بیانات در دیدار اساتید و فارغ‌التحصیلان تخصصی مهدویت. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/12889

خامنه ای، سید علی. (۱۳۹۷/۱۱/۲۲ش). بیانیه «گام دوم انقلاب» خطاب به ملت ایران. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/41673.

خامنه ای، سید علی. (۱۳۹۱/۰۷/۲۳ش). بیانات در دیدار جوانان استان خراسان شمالی. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/21252

خامنه ای، سید علی. (۱۳۸۱/۰۷/۳۰ش). بیانات در دیدار اقشار مختلف مردم به مناسبت عید نیمه‌شعبان. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/3149.

خامنه ای، سیدعلی. (۱۳۹۷/۱۱/۱۲ش)، بیانیه گام دوم انقلاب اسلامی. قابل دسترس در: https://khl.ink/f/41673

ذوعلم، علی. (۱٤۰۳ش). حکمرانی زمینه‌ساز در اندیشه مقام معظم رهبری. ارائه در سلسه نشست‌های حکمرانی زمینه‌ساز، پژوهشگاه فرهنگ و علوم اسلامی.

شورای عالی انقلاب فرهنگی. (۱٤۰۲ش). سند توسعه فرهنگ مهدویت و انتظار.

الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي. (١٣٩٥هـ). كمال الدين وتمام النعمة (المصحح: علي‌أكبر غفاري، ج١، ٢، الطبعة الثانية). طهران: إسلاميه.

طلایی شکری، شهاب؛ شفیعا، سعید. (۱٤۰۲ش). بررسی تحلیلی سند راهبردی توسعه گردشگری: تطبیق با اسناد بالادستی و دیدگاه‌های خبرگان. فصلنامه گردشگری و توسعه. ۳ (۳٦)، صص ۷۷-۹۸.

عالی، محمدباقر؛ غضنفری، مهدی؛ پورصادق، ناصر؛ پورعزت، علی اصغر. (۱٤۰۳ش). تعریف حکمرانی (فراترکیبِ چیستی حکمرانی)، فصلنامه حکمرانی متعالی، ٥ (۱۸)، صص ٦۳-۸۹.

غلامی، رضا. (۱۳۹۹ش). معنا و مبنای حکمرانی اسلامی. قابل دسترس در: https://r-gholami.ir/?p=2378

الكليني، محمد بن يعقوب. (١٤٠٧هـ). الكافي (المصحح: علي أكبر الغفاري ومحمد آخوندي، ج٨) طهران: إسلاميه.

المجلسي، محمدباقر. (١٤٠٣هـ). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (ج٥٢، الطبعة الثانية). بيروت: دار إحياء التراث العربي.